

استقالة د.أ. نادية بدرأوي

السيد / رئيس مجلس الوزراء بجمهورية مصر العربية

الأستاذ الدكتور كمال الجنزوري

تحية طيبة و بعد،،،،

مقدمة أ.د. نادية بدرأوي عضو مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم
أتقدم إليكم باستقالتي من عضوية هذه الهيئة وذلك للأسباب التالية:

١ - خلال أربع سنوات ونصف سنوات طلبت مرارا وتكرارا ان يتم إنشاء مضبطة لجلسات مجلس الإدارة وحتى يومنا هذا لم تتمكن الإدارة التنفيذية منلبية هذا الطلب ومن المعروف ان مضبطة مجلس الإدارة هي ذاكرة المجلس التي سيستفيد منها مستقبلا أي مجلس إدارة جديد.

٢ - خلال أربع سنوات ونصف طلبت مرارا وتكرارا ان يتم إنشاء نظام داخلي للجودة بالهيئة أسوة بما يحدث في جميع الهيئات العالمية وبعض الهيئات العربية وان يكتب في نهاية مدة الأربع سنوات الأولى دراسة ذاتية وتقييم داخلي أسوة بما يحدث في الهيئات المماثلة في العالم لعمل الهيئة ولم تستجب الإدارة التنفيذية لهذا الطلب مع انني قد أوضحت للسادة الزملاء مما لدي من اتصالات وخبرة دولية انه يمكن مساعدتهم في إنشاء وتطبيق نظام جودة داخلي أسوة بما يحدث في الهيئات المماثلة في العالم.

٣ - الأداء الفني للهيئة لا يرضيني حيث ان مستوى المراجعون الخارجيون ومستوى تدريبهم لا يرقى لمستوى بلد كمصر واني أقول ذلك وأنا على علم وخبرة بالمراجعين الخارجيين في الدول العربية والأوربية والأمريكية فكيف يمكن قبول إن الهيئة وعمرها حتى الآن أربع سنوات ونصف لا يوجد عندها مراجعون مدربون على المستوى العربي أو العالمي مع العلم إن في مصر مراجعون خارجيون تدربوا على أيدي خبراء عالميون ومع الأسف تم استبعاد هذه المجموعة من العمل في الهيئة ولكن استفادت بهم الهيئات العربية لضمان الجودة حيث يسافر الكثير منهم كمراجعين خارجيين لمؤسسات التعليم العالي في الخارج.

٤ - مستوى تقارير الاعتماد دائما ما تكون أقل من المستوى المطلوب وحتى الأدلة المصرية و هي كثيرة العدد يوجد بها الكثير من الأخطاء اللغوية.

٥- ومع كل المجهود الذي بذلته شخصيا لتعريف مجتمعات ضمان الجودة والاعتماد بالخارج بالهيئة المصرية فقد تم توقيع أكثر من ١٨ اتفاقية دولية ولكنهم جميعا غير فعالين لأنه من وجهة نظري فإن الاتفاقيات كشكل هي الغرض الأساسي وليس العمل أو التعاون مع هذه الهيئات .

إن العلاقات الخارجية للهيئة ليست على المستوى المطلوب، وحيث إنني رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي فإني أرى إن الهيئة لا تمثل في أي اجتماعات عربية و أصبحت سمعتها لا تليق بمكانة ورياده جمهورية مصر العربية في هذا المجال بالرغم من إن فلسفة إنشاء الهيئة وقانونها كانا الرائد لكل دول المنطقة، وكانت مصر المثل الذي يحتذي به في المبادرة بإنشاء الهيئات العربية

أما بالنسبة للهيئات العالمية فإن الهيئة المصرية غير ممثلة أيضا ولا تتعامل مع هذه الهيئات مثل المركز الثقافي البريطاني - الهيئة الألمانية للتبادل العلمي والثقافي ، الوكالة الأمريكية للإنماء الدولي و الشبكة العالمية لهيئات ضمان جودة التعليم العالي .

٦- طلبت منذ إعادة تشكيل مجلس إدارة الهيئة أي منذ نوفمبر عام ٢٠١١ وفي أول مجلس إدارة بعد التجديد ان تكتب خطة إستراتيجية للهيئة يمكن تطبيقها و الى الآن بعد ٦ شهور لم تستطع الهيئة إلزام نفسها بخطة عمل للأربع سنوات القادمة و حتى الخطة الإستراتيجية السابقة لم تكتب أو تنفذ على المستوى المطلوب .

٧- أنشأت الهيئة بقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ و تم تعيين مجلس الإدارة في نوفمبر عام ٢٠٠٢ و طبقا للقانون فإن أعضاء مجلس الإدارة و البالغ عددهم ١٥ يمكن ان يجدد لهم فترة واحدة فقط لا غير .

و عند انتهاء المدة الأولى صدر قرار جمهوري آخر بمد العمل لكل اللجنة كما هي بدون تغيير .

و لقد ناقشت مع السيد رئيس الهيئة قبل ميعاد التجديد أنه يجب عليه إن يناقش مع المسؤولين التغيير في مجلس الإدارة و بعض التنفيذيين الحاليين حتى لا يأتي مجلس جديد بعد أربع سنوات لا توجد عنده خلفية بما تم في الثماني سنوات السابقة .

هذا كله بالإضافة الى عدم التعاون بين رئيس الهيئة و نوابه و الصراع الدائم بينهم .

المنصرف من هذه السلف حيث كان يتم الصرف بأكثر من المبالغ المرخص بها في اللائحة المالية قبل التعديل .

٤- أمكن حصر مبلغ تقريبي $50000 \times 12 \times 4 = 2,4$ مليون جنيه يتم تسويتها

وإستعاضتها شهرياً بطرق صورية في شكل مأكولات ومشروبات وبدون مستندات.

٥- قام سيادته بتعديل القرار رقم (١) الخاص بالأجور والمرتبات وآخرها ضمن الجلسة

٢٣ لسنة ٢٠٠٨ ليصل مرتبة الشهري بدون (مكافآت / حوافز / لجان / مكافآت

مجلس الإدارة / بدل حضور جلسات) إلى ٦٥٠٠٠ جنيه شهرياً بمذكرة بموافقة

مجلس الإدارة بتعديل القرار رقم (١) جدول المرتبات أكثر من مره ولا يوجد توقيعات

من أعضاء مجلس الإدارة على الموافقة على هذه التعديلات ولكن بموافقة على

مذكرة صورية حيث أن المذكرة تتضمن الموافقة بأن يتقاضى رئيس مجلس الإدارة

على الحد الأعلى لكل نسب الجدول رقم (١) بالإضافة إلى مبلغ ٧٥٠٠ مكافأة تميز /

وكذا ١٠٠٠ جنيه عن كل لجنة تعقد بالهيئة وهذا ما لم يتم عرضه بشفافية على

مجلس إدارة الهيئة.

٦- ازدواج صرف لجان متعددة في اليوم الواحد وأثناء مواعيد العمل الرسمية ويصرف

الحد الأقصى عن كل لجنة تعقد بصافي مبلغ ١٠٠٠ جنيه علماً بأن الكثير من تلك

اللجان لا يحضرها ولا يعلم عنها شيء ولكن يوضع إسمه لأنه صاحب سلطة

التصديق على تلك اللجان (١٠٠٠٠ شهرياً $12 \times 4,5 = 540,000$ جنيه

٧- لائحة بدل السفر غير القانونية

أ- لا تتماشى مع لائحة بدل السفر الخاصة بالحكومة بالرغم من أن موازنة الهيئة تتم

بمساهمة من الموازنة العامة للدولة وذلك بنص القانون ولمدة خمس سنوات وتتلخص

في الآتي :

(١)لائحة غير معتمدة سواء من مجلس إدارة الهيئة وحينما تم عرضها على مجلس

الوزراء رفضت بكتاب برقم ٦٠٥ بتاريخ ٢٢ / ١ / ٢٠٠٨ وإشار فيه رئيس مجلس

الوزراء الرجوع للائحة بدل السفر المعمول بها في الدولة وقام السيد رئيس الهيئة

١٢- تم إنتداب السيده / شيماء جمال الدين من وزارة التربية والتعليم لتعمل بعض الوقت فى حين أنها موجودة طوال الوقت وتتقاضى كافة الإمتيازات بالهيئة (مرتب/ مكافأة / بدل إنتقال / بعض لجان) ولا يتم سداد أي مبالغ تأمينات لجهة عملها الأساسية ، بذلك هى تتقاضى مرتبها بالكامل من جهة عملها الأصلية.

١٣- تم إنتداب السيد المستشار / أحمد محمد على الطباخ بتاريخ ٢٠١٢/٧/١٤ من النيابة الإدارية وهو زوج السيده / شيماء جمال الدين وذلك للإستعانة به فى إرهاب موظفى الهيئة حيث قام بتحرير محضر لعدد (١٨) موظف عندما طالبوا بإصلاحات فى الهيئة وأفرج عنهم من سرايا النيابة العامة بكفالة مالية ١٠٠ جنيه لكل موظف وتم عمل قضية للموظفين بذلك.

مع وافر التحية والإحترام لسيادتكم،،،

(التوقيع)

أ / حسام الدين رضى السيد

الإدارة المالية

(التوقيع)

أ/ يحيى عبد الحميد الشاعر

الإدارة المالية

رئيس مجلس الوزراء

تحية طيبة ... وبعد ...

أتقدم لسيادتكم بشكوى ضد الأستاذ الدكتور/ مجدى عبد الوهاب قاسم رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية لضمان جودة التعليم والإعتماد والمنشأة بالقانون رقم ٨٢ لسنة ٢٠٠٦ والتي بدأ العمل بها فعليا فى يناير ٢٠٠٨ .

١- الأستاذ الدكتور / مجدى قاسم هو أحد أعضاء اللجنة العليا للسياسات بالحزب الوطنى المنحل.

٢- هو رمز من رموز الفساد المالى والإدارى والذي يتلخص فى الآتى :

أ - استولى على مبلغ ١٥٠ ألف دولار من أصل مبلغ (١) مليون دولار والذي تم تخصيص ذلك المبلغ من وزارة التعاون الدولى لأجل نشر ثقافة الجودة وقام سيادته بفتح حساب خاص بإسمة فى البنك التجارى الدولى فرع أبوداود الظاهرى وقام بعمل عدد (٢) فيزا كارت بالمبلغ وأخذهم وسافر إلى كل من (أمريكا / كندا) وبعد العودة قام بتسوية مبلغ الـ ١٥٠ ألف دولار بشكل صوري ومستندات مفبركة .

ب - لم يكتفى بذلك بل وأخذ معه مبلغ ٥٠ ألف دولار نقدى كسلفة فى نفس السفرية وقام بتسوية ذلك المبلغ بنفس الأسلوب الصوري .

ج - لم يكتفى بذلك بل وحول باقى المبلغ من الحساب الدولارى بالبنك المركزى للحساب بالعملة المحلية الخاص بالهيئة وقام بصرف باقى المبلغ ضمن موازنة العام على الحوافز والمكافآت له ولبعض من السادة المستشارين فى صورة لجان وهمية .

٣- استولى على مبالغ مالية فى صورة سلف مستديمة يتم إستعاضتها ضمن مبلغ السلفة المستديمة ولمده (٤) سنوات متتالية يستخدمها فى مشتريات له مثل (بدل / قمصان / أدوية منشطة / لعب أطفال بالريموت كنترول لأحفادة ، عدد ١٥ تليفون بلاك ببرى للسادة أعضاء مجلس الإدارة وتليفونات محموله خاصة به ، وآى فون أحدث طراز وأجهزة رياضية ... الخ) ويقوم بتسوية تلك المبالغ بفواتير صورية فى صورة اطعمة ومشتريات بدون مستندات طبقا للمادة (٦٦) من اللائحة المالية الخاصة بالهيئة والتي قام بتعديلها بعد ذلك دون الرجوع لمجلس الإدارة لتغطى هذه التعديلات

بإخفاء هذا الخطاب ولم يظهره للإدارة المالية للعمل به حتى يستولى على المال العام
بلائحة بدل السفر والذي قام مستشارة المالي بعملها (مرفقة طيه صورة من الخطاب)

(٢) فئات الصرف للسيد رئيس الهيئة على فئة \$ ٥٠٠ ، \$ ٤٥٠ للسادة نواب
وأعضاء مجلس هذا بالإضافة إلى مبلغ ٢٠٠ دولار بدل إستقبال للسيد رئيس
الهيئة (مرفق طيه لائحة بدل السفر).

٨- تم عرض بعض من المخالفات وإرسالها للسادة أعضاء مجلس الإدارة والذي تقدم كل
من الآتى أسماؤهم بعد بإستقالة مسببة :

أ.أ.د / حسام الصغير	العضو القانونى بمجلس الإدارة
ب - أ.د/ نادية بدرأوى	أستاذ طب الأطفال

وقد أبدوا إعتراضهم على الاستاذ الدكتور / مجدى قاسم فى عدم وجود شفافية فى
عرض الموضوعات وجدول أعمال الجلسات وعدم وجود مضبطة لتسجيل تلك الجلسات
ودرج موضوعات مهمة جداً تحت بند ما يستجد من أعمال أثناء إنعقاد الجلسات
(مرفق طيه " ٢ " إستقاله مسببه)

٩- تم شراء أتوبيس للهيئة بمبلغ ٢٥٠ ألف جم ولم يستخدم حتى تاريخه منذ خمس
سنوات مما أدى إلى هلاك الأتوبيس لعدم الإستخدام.

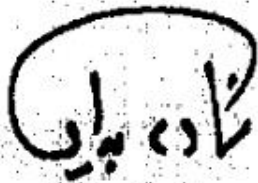
١٠- تم شراء ماكينة فرم مستندات بمبلغ ٧٩٠٠٠ جنيه بمقر الهيئة بفرع شبرا منذ
سنتان ولم يتم إستغلالها حتى تاريخه والتى وصل حالها إلى أسوء بكثير بسبب
سوء التخزين .

١١- تم تعيين سائق خاص بالسيدة / حرم الدكتور / مجدى قاسم يعمل كسائق لنقلها من
جامعة بنها إلى محل إقامتها بشبين القناطر- قليوبية ومن نفس البلده وهو فى مقر
الهيئة بفرع جامعة بنها ويتقاضى مرتب ومكافآت وبدل إنتقال من المال العام ولا
يوجد عربيه بمقر الفرع أو خط سير لذلك السائق.

ولذلك فأنتني أقدم باستقالتي من كل إدارة الهيئة القومية لضمان الجودة و الاعتماد أمله
أن تكون أسباب الاستقالة محل دراسة، لصالح الهيئة و المجتمع العلمي كقانون لمصر كما
يجب أن تكون مكانتها التي تستحقها بين البلاد.

علما إنني من خلال موقعي كرئيس للشبكة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي، و
الشبكات الدولية و خبرتي التراكمية سأكون في خدمة الهيئة و التعليم في مصر دائما

أ.د. نادية بدراوي



أستاذ طب الأطفال – جامعة القاهرة
رئيس الشبكة العربية لضمان الجودة
في التعليم العالي